

Distr.: General
13 January 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 10 كانون الثاني/يناير 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أضطر مرة أخرى إلى توجيه انتباهكم إلى الحملة الاستعمارية غير القانونية التي
تنفذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في فلسطين المحتلة.

ففي كل قرار وإجراء بشأن الأرض الفلسطينية، يتمادى المسؤولون الحكوميون والعسكريون
الإسرائيليون في ازدراءهم الصارخ للقانون الدولي وسلطة مجلس الأمن، بل إنهم غير آبهين فيما يبدو بشيخ
تحقيق في ذلك تجريه المحكمة الجنائية الدولية، حيث يطعنون على نحو سافر في النظام القائم على القواعد
والمجتمع الدولي ككل.

وعلى الصعيد الإنساني الأساسي الأهم، ما زالت هذه الأعمال تسبب مشقة ومعاناة كبيرتين
للسكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم آلاف الأسر التي جردت بوحشية من أراضيها ومنازلها وممتلكاتها
وسبل معيشتها وشردت قسراً من ديارها. وعلاوةً على ذلك، فهذه الأعمال تقوض بشدة آفاق السلام،
بما يجعل الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 أبعد منالاً من أي وقت
مضى، وواقع الفصل العنصري القائم على دولة واحدة أشد حتمية من غيره، على حساب كل من يعيش
على هذه الأرض.

ومنذ مطلع عام 2020، ما زالت الحكومة الإسرائيلية متمادية في نفس الاتجاهات التخريبية التي
اتبعتها في عام 2019، حيث تصعد من أنشطتها الاستيطانية بهدف واضح لا ينحصر في ترسيخ احتلالها
غير القانوني بل يمتد إلى ضم أرضنا، وهو هدف غير مشروع صرح به مختلف المسؤولون الإسرائيليين، بمن
فيهم رئيس الوزراء وأعضاء حكومته. وكما هو حال هذا الاحتلال الغاشم، تم الكشف عن أحدث



المخططات الرامية إلى تشييد آلاف أخرى من وحدات المستوطنات الاستعمارية غير القانونية على أرضنا حين كان الشعب الفلسطيني في غمرة احتفالات الأعياد، بما يضعف النفوس والآمال في السنة الجديدة. ويتبين مما جاء في هذا الإعلان الأخير أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تعترم تشييد ما لا يقل عن 2 000 وحدة استيطانية أخرى في فلسطين المحتلة. فهذه المستوطنات ستؤدي إلى نقل الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين غير المشروع إلى أرضنا وإلى زيادة الاستيلاء على مواردنا الطبيعية واستغلالها، وكل ذلك في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات في هذا الشأن لا حصر لها صادرة عن الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي طالب فيه المجلس بالوقف الفوري وعلى نحو كامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي إطار هذه الحملة غير القانونية، استمرت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أيضاً في هدم منازل الفلسطينيين، في انتهاك خطير آخر للقانون الدولي الإنساني، الذي يحظر تدمير الممتلكات المدنية. فخلال هذا الأسبوع فقط، صدرت أوامر بهدم 12 منزلاً فلسطينياً في حي العيسوية بالقدس الشرقية المحتلة، الذي كان أشد ما استُهدف بهذه السياسة غير القانونية. ومن شأن عمليات الهدم هذه، إذا ما نُفذت، أن تترك أعداداً كبيرة من الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، بلا مأوى. ففي عام 2019، تم توثيق قيام سلطات الاحتلال بتدمير 617 منزلاً ومبنى في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو استيلائها عليها، مما أدى إلى تشريد 898 من الفلسطينيين قسراً. وإضافةً إلى المنازل، شملت الممتلكات التي تعرضت للهدم العديد من المشاريع الإنسانية الممولة من الجهات المانحة، والهيكل الزراعي، وأنابيب المياه، والآبار، والألواح الشمسية، وهي ممتلكات يقع معظمها في ما يسمى "المنطقة جيم" من الضفة الغربية، التي تستهدفها إسرائيل علناً لغرض ضمّها.

واستمر رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، الذي يتزعم هذه الحملة الاستعمارية غير القانونية الشرسة في التهديد علناً بالضمّ، متبجحاً بنواياه في ضم المستوطنات وغور الأردن وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد، وفي ازدياد تام للقانون الدولي ونداءات المجتمع الدولي المتكررة لوقف هذه الأعمال غير القانونية، أعلن في الآونة الأخيرة قائلاً: "سوف نأتي باعتراف الولايات المتحدة بسيادتنا على غور الأردن [و] على جميع المستوطنات، سواء الموجودة في الكتل أو التي هي أبعد منها".

إن تهديداته، التي تصاعدت حديثاً مع كل جولة من جولات حملة الانتخابات الإسرائيلية الجارية، يجاهر بترديدها مسؤولون إسرائيليون آخرون، من بينهم من يسمى "وزير الدفاع"، الذي يتعاون بشكل تام مع قادة المستوطنين بل إنه مستوطن هو بنفسه، وقد سخر في الآونة الأخيرة من الأمم المتحدة حين قال: "أنا لست الأمم المتحدة... فأنا لدي سياسة تؤيد المستوطنات بشكل كامل". فهذه التعليقات، بل وأكثر من ذلك ما يحكيه من خطط ومشاريع غير قانونية، لا شك في أنها تلقي التشجيع بالدعم السياسي المطلق والحماية الدبلوماسية لهذا الإفلات من العقاب المقدم من حكومة الولايات المتحدة الحالية.

وفي هذا الصدد، من المذهل أن يعتمد سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل إلى الترويج بنشاط للمواقف والأهداف غير القانونية التي تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال، ويتواطئ تام في ما ترتكبه من جرائم. فقد صرح في هذا الأسبوع فقط، مستخدماً المصطلح التوراتي للإشارة إلى الضفة الغربية المحتلة، قائلاً: "... عندما وصلنا إلى السلطة كانت القضايا المستعصية تشمل ثلاث قضايا ذات أهمية كبيرة هي: وضع (1) القدس، و (2) مرتفعات الجولان، و (3) يهودا والسامرة. وقد تعاملنا معها بترتيب تصاعدي

حسب درجة تعقيدها". وفي أعقاب التصريحات التي صدرت عن حكومة الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2017 بشأن القدس، وفي آذار/مارس 2019 بشأن الجولان السوري المحتل، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بشأن المستوطنات الإسرائيلية، فقد أصبح معنى هذا البيان واضحاً تمام الوضوح في تشجيع وتأييد أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وخطط الضّم.

ولا بد من إدانة جميع التدابير الاستعمارية الإسرائيلية في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وينبغي ألا تمر هذه التهديدات أو محاولات الضّم دون رادع. فهذه الأعمال تشكّل انتهاكات سافرة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكات مباشرة لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك العديد من قرارات مجلس الأمن التي طالب فيها صراحةً بالكفّ عن هذه السياسات والممارسات غير القانونية.

إن من واجب مجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تعمل على دعم سيادة القانون وضمان المساءلة ووضع حد لهذا السلوك غير القانوني الذي يحرم شعبنا من تراثه وحقوقه، بما في ذلك حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، ويؤدي إلى تشريده قسراً من أراضيه، ويتسبب في معاناة بشرية واحتياجات إنسانية واسعة النطاق، ويقوض فرص التوصل إلى حل سلمي. وعلاوة على ذلك، من واجب المحكمة الجنائية الدولية ضمان المساءلة عن هذه الأنشطة الاستيطانية، التي تُرتكب منذ أكثر من خمسة عقود بلا توقّف وبشكل منهجي، والتي من الواضح أنها تشكل جرائم حرب.

وفي غياب العواقب، يبدو أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سوف تستمر في ارتكاب هذه الجرائم، وتقويض الحل القائم على وجود دولتين بشكل لا رجعة فيه والقضاء على أسس حل سلمي. ولذلك، فإن القيادة الفلسطينية تكرر تأكيد دعوتها المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس الأمن، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه الحالة غير القانونية وفقاً للقانون الدولي والقرارات التي اتخذتها أعلى هيئاته.

وتحقيق المساءلة هو السبيل الوحيد الممكن لإنهاء حالة الإفلات من العقاب هذه، وردع ارتكاب الانتهاكات في المستقبل، وإنقاذ آفاق التوصل إلى سلام عادل يتيح للشعب الفلسطيني أخيراً أن يعيش في ظل الحرية والمساواة في وطنه، جنباً إلى جنب مع جميع جيرانه في سلام وأمن.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 678 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2019 (A/ES-10/831-S/2019/937) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة